

الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل

Tax administration in Algeria between reality and activation requirements

عباد سهام¹Abbadsihem¹¹ جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس (الجزائر)، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمينAbbadsihemcmp15@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/03/30

ملخص: الإدارة الضريبية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة، وتوفير الحصيلة الضريبية الكافية لتغطية النفقات العامة مع مراعاة المقدرة التكلفة للمكلفين لكن الإدارة الضريبية في الجزائر تعاني من مشاكل عديدة أدت إلى ضعفها الواضح في القيام بالمهام الموكلة إليها بالكفاءة والفعالية المطلوبة، لذلك نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهم مشاكل الإدارة الضريبية الجزائرية، ووضع اقتراحات من أجل إصلاحها ورفع من كفاءتها

كلمات مفتاحية: إدارة الضريبية؛ إصلاح الضريبي؛ كفاءة؛ فعالية

تصنيفات JEL: H2، O23.

Abstract: the tax administration is responsible for implementing the tax laws and verifying their proper application to protect the State's rights, and provide sufficient tax revenues to cover public expenditures, taking into account the costing ability of taxpayers but the tax administration in Algeria suffers from many problems that have clearly weakened it in carrying out its tasks with the required efficiency and effectiveness,. So we are trying through this study to highlight the most important problems of the Algerian tax administration and develop proposals for its reform and raising its efficiency

Keywords: Tax administration; tax reform; efficiency; effectiveness

JEL Classification Codes: H2, O23

المؤلف المرسل: عباد سهام ، الإيميل: Abbadsihemcmp15@gmail.com

1. مقدمة:

الإدارة الضريبية جزء من التنظيم الإداري للدولة بوصفها سلطة عامة تتمتع بالامتيازات المقررة للسلطات الإدارية العامة، وهي بمثابة همزة وصل بين المكلفين بالضريبة والدولة، وفي الجزائر تقوم الحكومة بتنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية وأدائها في ذلك هي وزارة المالية حيث تتدخل الوزارة المكلفة بالمالية في الشأن الضريبي من خلال الإدارة الضريبية التي تقوم بتفسير التشريع الضريبي وتحصيل الديون الضريبية وتقدير العقوبات وغرامات التأخير، بهذا تكون الإدارة الضريبية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين الضريبية ووضعها موضع التطبيق السليم حماية لحقوق الدولة وضمان حصولها على الإيرادات الضريبية من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى، ومن مهامها أيضا اقتراح التشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي في الدولة وتساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، يؤثر حجم الإدارة الضريبية ومستوى كفاءتها في النظام الضريبي المطبق، حيث يؤدي ضعف الإدارة الضريبية وتدني مستوى خدماتها إلى صياغة تشريع ضريبي يلقي بأعباء إدارية ثقيلة على المكلفين، ويحد من قدرته على تحقيق أهداف السياسة الضريبية وهو الوضع السائد في الجزائر، حيث تعاني الإدارة الضريبية الجزائرية من جملة مشاكل ونقائص حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية في الأداء الضريبي وتنمية حصيلة الإيرادات الضريبية من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

"ما هي أهم الإصلاحات الواجب القيام بها للرفع من كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية الجزائرية قصد

زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية؟"

للإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضية التالية: قصد زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والرفع من كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية الجزائرية يجب إعادة النظر في مهامها وصلاتها وتغيير أسلوب تسييرها وإعادة هيكلتها. من أجل إعداد هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الوصفي، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي وكذلك المنهج التحليلي؛ وقصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة والمفاهيم المتعلقة بها قمنا بتقسيمها إلى المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية حول الإدارة الضريبية والإصلاح الضريبي في الجزائر؛
- مشاكل الإدارة الضريبية في الجزائر؛
- الإصلاح الضريبي المقترح لزيادة كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية.

2. مفاهيم أساسية حول الإدارة الضريبية والإصلاح الضريبي في الجزائر

الإدارة الضريبية مزيجاً من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، كما أنها فرع من فروع الإدارة المالية لذلك فإنها تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وفي ما يلي نوضح مفهوم الإدارة الضريبية ووظائفها، يمكن تعريف الإدارة الضريبية بأنها الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ التشريعات الضريبية ووضعها موضع التطبيق السليم بغية الوصول للهدف التشريعي، وبهذا تمارس الإدارة الضريبية دور فعال ومساند للعمل التشريعي من خلال اقتراح التشريعات الجديدة والتعديلات على التشريعات القائمة وذلك بحكم علاقتها المباشرة مع الواقع الضريبي العملي. (الزيدي، 2014، صفحة 66)، تعرف كذلك بأنها الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها، فالتشريع الضريبي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الضريبية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة. (أوسرير وحمو، 2009، صفحة 77)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الإدارة الضريبية هي فرع من فروع الإدارة المالية وهي السلطة التنفيذية المكلفة بتطبيق التشريع الضريبي من خلال التخطيط ورسم السياسات وإعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي وهكذا تؤدي الإدارة الضريبية دوراً هاماً في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع، كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصوراً لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.

من بين وظائف الإدارة الضريبية نجد:

- **التخطيط:** يسمى أيضاً التخطيط الضريبي ويعد أولى الوظائف التي تقع على عاتق الإدارة الضريبية وهو عملية اتخاذ القرارات قبل بدء العمل المطلوب، ويتم التخطيط الضريبي من خلال تحليل الأوضاع القائمة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية لتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ورسم السياسات والخطط على ضوءها لتحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة.

- **التنظيم** وهو عملية حصر للمهام الموكلة للإدارة الضريبية وتشكيل الهيكل التنظيمي مع اختيار أفراد الإدارة ومنحهم السلطات والصلاحيات التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأمثل.

-**التوجيه** : ويتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الإدارة الضريبية وإصدار التعليمات المتعلقة بها، ثم إيصال كل هذه التوجيهات للمسؤولين وترغيبهم في العمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الضريبية.

-**الرقابة**: تسمح الرقابة في مجال الإدارة الضريبية بتقييم إنجازات الإدارة وتحديد العقوبات التي عرقلت تحقيق أهداف التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها واكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل.

كما تقوم الإدارة الضريبية عموما بالمهام التالية: (قدي، 2011، الصفحات 271-272)

- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية؛

- تحصيل الديون الضريبية من الممولين وتقدير العقوبات الضريبية و غرامات التأخير؛

- تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم؛

- إدارة الموارد البشرية الضريبية وتأهيلها، توظيفها وتكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية؛

- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي؛

- إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها والقيام بالمراقبة الضريبية.

هذا وتبقى أهم وظيفة تقوم بها الإدارة الضريبية هي تنفيذ القوانين الضريبية كما ينص عليها النظام الضريبي القائم.

في إطار الإصلاح الضريبي في الجزائر عرف النظام الضريبي جملة من الإصلاحات ليتجاوب مع التغيرات الاقتصادية وعلى رأسها الانتقال إلى اقتصاد السوق، عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى السلبات التي عانى منها النظام الضريبي القدام قبل 1992 وتميزه بالتعقيد وثقل الضرائب وتعددتها، عندما يعجز النظام الضريبي القائم عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صمم من أجلها، ويكون غير قادر على مواكبة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة فلا بد من تغييره ومراجعته، وهذا ما يسمى الإصلاح الضريبي والذي يمكن أن نعرفه كما يلي: هو التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم للتكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لتطورات المحيط الجديدة مع مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، كما يراد بالإصلاح الضريبي مجموع التغييرات التي تهدف إلى تحسين الضرائب الحكومية المطبقة، ولا يعني

الإصلاح الضريبي مجرد إجراء تعديلات في النظام الضريبي، إنما هو خلاصة عمليات وإجراءات معقدة يتم التخطيط لها وتنفيذها خلال مدة زمنية طويلة. (قدي، 2011، صفحة 249).

يمكن أن يعرف كذلك بأنه: عملية تهدف إلى تحقيق الاقتصاد والكفاءة والعدالة في النظام الضريبي وتشمل إصلاح القوانين الضريبية والمجتمع الضريبي وتهدف إلى خلق حالة من التناسق بين الأهداف الاقتصادية والعدالة والكفاءة والفعالية الإدارية. (زين الدين، 2000، صفحة 150).

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الإصلاح الضريبي هو إعادة صياغة التشريعات الضريبية وتنقيتها من الشوائب والأساليب المتخلفة بما يتناسب مع الواقع والمتطلبات الاقتصادية والوطنية والدولية كمحاربة الفساد في الإدارة الضريبية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة في عمليات الجباية وكل هذا بالاعتماد على المعايير والنظم العلمية الرصينة.

-أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر: جاء الإصلاح الضريبي في الجزائر في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الضريبي الذي يعتمد على: (ميلودي، 2014، الصفحات 27-29).

-توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية أوعيتها ضيقة وأسعارها مرتفعة، مما ينجر عنه ظاهرة التهرب الضريبي وإرهاق فئات معينة بالضرائب يؤدي إلى عدم عدالة الضريبة وبهذا فتوسيع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي ويتيح الفرصة للعمل على تباين المعاملات الضريبية حسب النشاط والأفراد؛

- إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كأتساع وعائها

ومساعدتها على تحصيل ضرائب أخرى واعتمادها على الشفافية كما بينت التجربة في البلدان التي اتبعتها إسهامها في رفع الإيرادات العامة بشكل معتبر؛

-تقليل الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة حتى لا يقع تعارض فيما بينها؛

-تدعيم مصداقية النظام الضريبي باستقراره، مما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل على المدى الطويل.

-أسس الإصلاح الضريبي في الجزائر: من خلال التعريفات التي ذكرناها والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال الإصلاح الضريبي يتضح لنا أن عملية الإصلاح الضريبي يجب أن تبنى على مجموعة من الأسس حتى تحقق الأهداف المرجوة، ويمكن ذكر أهم هذه الأسس في العناصر التالية:

-الحيادية والكفاءة في تقدير وتحصيل الضرائب؛

-العدالة: إذ أن غياب العدالة الضريبية يشجع على التهرب الضريبي والتمرد على القوانين الضريبية، وبالعكس وجودها يشجع المكلف على الالتزام تجاه الإدارة الضريبية؛

-الواقعية: أي يجب أن يكون النظام الضريبي مناسبا ومتكيفاً مع الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية السائدة؛

-البساطة: أي يجب أن يكون النظام الضريبي سهلاً وواضحاً ومفهوماً وألا يكون معقداً لتسهيل إلتزام المكلفين بالضريبة؛

-تقنين الإصلاح: أي يجب ألا تفرض أي ضرائب جديدة أو تعدل الضرائب القائمة إلا من خلال القانون، ويجب أن تتسم القوانين الضريبية بالاستقرار قدر المستطاع لجذب الاستثمارات لأن عدم استقرار التشريع الضريبي يجعل البلد طاردا للاستثمارات؛

-تقوية العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من خلال التحول من الأساليب القديمة المعقدة التي تكلف الدولة نفقات وجهود إضافية إلى الأساليب الحديثة الميسرة في فرض الضريبة وتقدير وجباية الضرائب.

3. مشاكل الإدارة الضريبية في الجزائر

إن التطورات التي مرت بها الإدارة الضريبية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ما هي إلا مجرد إصلاح للوضع القائم وإحداث تحسينات في جميع المستويات دون العمل على إعادة هندسة الإدارة الضريبية بأي شكل من الأشكال، كما أن طريقة العمل بمختلف فروعها ومراكزها لا تتماشى مع مبادئ إعادة الهندسة التي تدعو إلى التخلي عن الطرق التقليدية في كاستعمال الملفات الورقية واستبدالها بالملفات الالكترونية وهذا راجع للتأخر الكبير في إعداد برامج الإعلام الآلي لغرض التسيير الإلكتروني لشؤون المصالح الضريبية مما أدى إلى الضعف الواضح في عملية تنظيم الضرائب وتحصيلها وانخفاض كفاءة الإدارة الضريبية بسبب عديد المشاكل التي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

-طريقة عمل الإدارة الضريبية في الجزائر تبقى لليوم تعتمد على أساليب يدوية قديمة غير ملائمة خصوصا مع تزايد النشاطات الاقتصادية التي تستلزم وسائل حديثة لضبط ومراقبة المداخل؛

-الإدارة الضريبية في الجزائر تعرف نقصا فادحا في الوسائل المادية المستعملة نظرا لانعدام الأجهزة الحديثة وأجهزة الإعلام الآلي التي تساعد في الحصول على المعلومات الضريبية وتداولها سواء بين المصالح الضريبية فيما بينها أو مع مصالح أخرى خارجية كالحزينة العمومية والبنوك ومديرية التجارة؛

-انعدام وسائل الاتصال الحديثة التي يتم من خلالها الربط بين الهيئات الإدارية؛

- انعدام وسائل النقل التي يتم من خلالها الوصول إلى المكلفين ومتابعة نشاطهم؛
 - التأخر في عصرنة الإدارة الضريبية تسبب في ضياع قدر هائل من الأموال وحرمانها من الخزينة العمومية؛
 - سوء استقبال المكلفين وعدم تبسيط الإجراءات الضريبية لهم؛
 - غياب طرق الدفع الإلكتروني عن طريق شبكة الانترنت أو البطاقات الإلكترونية وضرورة تنقل المكلفين وذهابهم لدفع مستحقاتهم الضريبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الوقت المهدر في عملية الدفع؛
 - البطء في إنجاز العمل والقيام بالإجراءات الضريبية؛
 - عدم التوثيق وحماية الملفات الضريبية من الضياع والعبث خاصة تلك المتعلقة بكبار المكلفين وهذا يؤدي إلى زيادة تعقيد عملية التدقيق الجبائي واحتمال زيادة الأخطاء؛
 - زيادة الجهد والوقت والتكلفة في عملية التسيير الإداري وعدم الرقابة على العمل بشكل أكثر فعالية.
- ولا تقتصر مشاكل الإدارة الضريبية على غياب العامل المادي فقط بل شملت حتى العامل البشري وهذا بفعل هروب الأعوان المؤهلين وذوي الكفاءة نحو القطاع الخاص نتيجة التحفيز والمغريات التي يقدمها هذا الأخير مقارنة بضعف الرواتب والأجور وقلة الحوافز الممنوحة لهم من طرف الإدارة الضريبية، كما أن الإطارات الضريبية لا تخضع لتكوين واحد حيث يوجد هيكلين مكلفين بتكوين هؤولاء الإطارات وهما المعهد الوطني للمالية ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي والبرامج بينهما متباينة ومختلفة كما يغلب عليها الطابع العام والواجب أن يكون التكوين وفق طابع دقيق متخصص حسب أنواع الضرائب والأوعية الضريبية هذا ما أدى إلى ضعف الرقابة المستخدمة من طرف الإدارة الضريبية نظرا لقلة اليد العاملة المخصصة لذلك مقارنة بالعدد الهائل والمتزايد من الملفات التي تحتاج للرقابة الجبائية.
- كما أن سوء التنظيم الهيكلي وعدم استخدام طريقة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي قد أدى ببعض إلى رفض الضريبة وعدم الاستجابة الطوعية لدفعها ونتج عن ذلك استفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي.
- إضافة لما سبق ومن أبرز مشاكل الإدارة الضريبية في الجزائر نقص الوعي الضريبي، حيث يتسم المجتمع الجزائري بانخفاض الوعي الضريبي بسبب:
- عدم ثقة الأفراد بقدرة الحكومة على تحصيل الضريبة منهم إن هم لم يقوموا بدفعها بأنفسهم؛
 - تصور المكلفين بأن الضريبة التي يدفعونها لن تعود بالمنفعة عليهم أو على المجتمع بل إنها ستذهب لحيوب السياسيين بدلا من استغلالها في تمويل مشاريع استثمارية وخدمية؛

- شعور المكلفين بعدم وجود العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بسبب عدم تعرض أغلب السياسيين وذوي السلطة في الدولة للمحاسبة الضريبية؛

- الأفكار المغلوطة المنتشرة أسهمت أيضا في تدني الوعي الضريبي ومثال ذلك انتشار مفهوم الدولة الرعوية التي يجب أن تقدم كافة الخدمات للمواطن مجانا دون أن يدفع أي مقابل لأنها دولة غنية ونتيجة هذه الأفكار تكونت نظرة إيجابية تجاه التهرب الضريبي وأنه ليس جريمة يعاقب عليها القانون.

إن انخفاض الوعي الضريبي مرتبط بشكل كبير بانخفاض المنفعة العامة المتحققة من دفع الضرائب إذ من المتعارف عليه أن الدولة تقوم بفرض وتحصيل الضرائب لاستعمالها في تمويل نفقاتها وتقديم منفعة عامة للمجتمع، أي للقيام بواجباتها تجاه الأفراد وتقديم الخدمات لهم، لكن في الجزائر وعلى الرغم مما تتمتع به من ثروات وأهمها المورد النفطي نلاحظ انخفاض مستوى الخدمات المقدمة وانعدامها في بعض المجالات وهذا راجع أساسا لسوء تخصيص النفقات والفساد المنتشر في مؤسسات الدولة مما يخلق حالة من التذمر في المجتمع الجزائري واتجاه أفرادها لعدم دفع الضريبة لأنهم يرون أن حصيلتها لن تستخدم لتحقيق أي نفع عام يعود عليهم.

كل هذه المشاكل أدت إلى انخفاض مستوى كفاءة الإدارة الضريبية في القيام بمهامها وتحقيق أهداف السياسة الضريبية بفعالية وتوفير الإيرادات الضريبية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتقليل الاعتماد على إيرادات الحماية البترولية وتبعية الاقتصاد الوطني للنفط.

4. الإصلاح الضريبي المقترح لزيادة كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية

قبل التطرق للإصلاحات المقترحة يجب توضيح معنى كل من الكفاءة والفعالية والفرق بينها، حيث كثيرا ما يتم الخلط بين الكفاءة والفعالية ويصعب التمييز بينهما وبعد الإطلاع على العديد من الدراسات بشأن هذين المفهومين يمكن القول بأن الكفاءة جزء من الفعالية، وقد تصل الكفاءة لمرحلة الفعالية إذا ما تم إنجاز العمل الصحيح والمطلوب بالطريقة الصحيحة، وعليه فإن الفعالية تعني إنجاز العمل الصحيح بالطريقة الصحيحة، بينما الكفاءة هي إنجاز العمل المطلوب بطريقة صحيحة دون الأخذ بعين الاعتبار صحة العمل المطلوب؛ ويرتبط مفهوم الفعالية بالقيادة التي تبين الأعمال الصحيحة المطلوب القيام بها لتحقيق الأهداف المنشودة أما الكفاءة ترتبط بالإدارة لأنها المكلفة بتوضيح كيفية وطريقة إنجاز الأعمال.

ويأسقاط هذه المفاهيم على الإدارة الضريبية يمكن القول بأن كفاءة الإدارة الضريبية تكمن في تطبيقها للتشريع الضريبي بطريقة صحيحة وإتباع ما ينص عليه بدقة، وهذا لا يعني وصولها للفعالية في الأداء فقد

تكون تطبق النصوص التشريعية بخلافها لكن لم تحقق الأهداف المسطرة التي أنشأت من أجلها المصالح الضريبية والمتمثلة أساسا في تحصيل مختلف الضرائب لفائدة خزينة الدولة وتوفير الإيرادات الضريبية المتأتية من الضرائب العادية اللازمة لتغطية النفقات العامة والتقليل من الاعتماد على عائدات الجباية البترولية وهذا ما لم يتحقق في الجزائر لحد اليوم حيث لا يزال الاقتصاد الوطني تابع للمورد النفطي ومعرض للأزمات الناتجة عن التغيرات في أسواق النفط العالمية.

حتى تصل الإدارة الضريبية لتحقيق أهدافها بالفعالية المطلوبة وباستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وجب العمل بجدية لإصلاحها جذريا بالتركيز على الجوانب الرئيسية التالية: (مليكاوي، 2015، صفحة 147)
-التحسين العام لقدرة الإدارة الضريبية؛

-التغيير في تنظيم الإدارة الضريبية حسب نوع الضريبة والقطاعات الضريبية بإنشاء وحدات خاصة بأهم المكلفين ويتم تنظيمها وظيفيا؛

-تحديث وتوسيع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف تحسين التسيير وتحليل بيانات المكلفين وتخفيض التكاليف والحد من نطاق الفساد والتواطؤ وتحسين الرقابة الضريبية؛ تحسين الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب والتركيز على زرع عامل الثقافة والوعي والحد من تكاليف الإخضاع الضريبي؛
-استقلالية تسيير الإدارة الضريبية عن منظمات الوظيفة العمومية بهدف الحد من التدخل السياسي وتحقيق المرونة في التوظيف وتحسين الأجور وظروف العمل بشكل يؤدي إلى إنشاء سلطات ضريبية تتمتع بحكم شبه ذاتي.

انطلاقا من هذه الجوانب يمكننا وضع الاقتراحات التالية:

-إعادة النظر في مهام وصلاحيات الإدارة الضريبية: الإدارة الضريبية في الجزائر مكلفة بتسيير كل المهام الخاصة بالضريبة انطلاقا من تحديد وعائها وفرضها، تحديد معدلها، تحصيلها، الرقابة عليها وحتى المنازعات الخاصة بها وهذا يؤدي إلى كثرة المهام وتعقدها وبطء الإجراءات ما يفوت مبالغ معتبرة ويحرم خزينة الدولة منها؛ وفي هذا الشأن نرى أنه حان الوقت للفصل في هذه المسألة وإخراج عملية تحصيل الضرائب من مهام إدارة الضرائب ونترك لها فقط عملية تحديد وعاء الضريبة أما التحصيل يصبح من مهام المحاسب العمومي على مستوى خزينة الدولة لأن عملية تحصيل الضرائب وفق علم المالية العامة يمر بثلاثة مراحل حيث يتم في المرحلة الأولى إثبات نشأة إيراد معين أو ضريبة معينة كحق للدولة على المكلفين بها، ثم تأتي مرحلة التصفية أين يتم تحديد مبلغ الإيراد أو الدين أو الضريبة عن طريق وثيقة تسمى "سند

تحصيل" وأخيرا تأتي مرحلة التحصيل وتسمى أيضا القبض ويتم فيها الدخول الفعلي للمبلغ المحدد في سند التحصيل للخرزينة العمومية للدولة؛ هذا فيما يخص المراحل أما المنفذين لهذه المراحل نجد المرحلتين الأولى والثانية من اختصاص الأمر بالصرف أما المرحلة الأخيرة تدخل تحت نطاق اختصاص المحاسب العمومي الذي يقوم تحت إشرافه وكيل الإيرادات التابع له بقبض المبالغ النقدية الموضحة في سند التحصيل المعد من طرف الأمر بالصرف؛ لكن في الواقع إدارة الضرائب هي المسؤولة عن جميع المراحل أين يتم على مستواها إثبات نشوء الضريبة وتحديد قيمتها وتحصيلها على مستوى القباضات التابعة لها وهذا ما يفسر تعقد الإجراءات وبطئها لكن عند تطبيق الفصل في المهام والصلاحيات وإلحاق عملية التحصيل الضريبي بمصالح الخزينة العمومية وإتباع القواعد والمراحل المتعارف عليها في علم المالية العامة سيساعد كثيرا على تحسين عملية التحصيل وسلاسة الإجراءات وتسهيلها وتسريعها وضمان عدم ضياع الإيرادات وتخفيف الضغط على الإدارة الضريبية والأهم الرفع من فعالية الإدارة الضريبية وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية. (رزق، 2019)

-إعادة هيكلية الإدارة الضريبية : تمثل عملية إعادة الهيكلة نموذجا متكاملا من الفكر الإداري يشمل مراجعة كاملة وشاملة لكافة عناصر الإدارة الضريبية ومقارنتها بالمعايير والمستويات الأفضل واتخاذ قرار بشأن التعديلات التي يجب أن تطبق لإيصال هذه العناصر إلى المستويات المطلوبة، وهي إعادة تصميم لعناصر الإدارة الضريبية وفق المعايير الإدارية الأفضل بتتبع خطى الإدارات فائقة النجاح بما ينسجم مع الظروف السائدة والمتغيرات الجديدة، وتهيئتها لاستقبال متغيرات وأوضاع مستقبلية متوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والمتغيرات الخارجية المحيطة بها والإمكانيات والقدرات الحقيقية لها، إذ تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى جعل الإدارة الضريبية متميزة وتحليصها من كل ما يعيق أدائها، ومن بين الأمور التي تتضمنها إعادة الهيكلة إعادة مراجعة كل من الاستراتيجيات البناء التنظيمي، الهيكل التقني، الهيكل الوظيفي، الهيكل المالي والنظم الإدارية. (السلمي، 2014، صفحة 153)

بالتالي فإن إعادة هيكلة الإدارة الضريبية هي عملية مهمة لتحسين كفاءتها وفعاليتها وإزالة القيود التي تحد من مستوى أدائها وتعيق التفاعل بين المتغيرات المرتبطة بها، وتطوير وتنمية الموظف الضريبي والقضاء على مظاهر التسيب الإداري وتبسيط الجهاز الإداري وإلغاء التعقيدات لكسب الجهد والوقت وتقليل التكاليف وتحويل الإدارة الضريبية من إدارة روتينية تنفيذية إلى إدارة تعتمد على التخطيط والابتكار والإبداع والمبادرة والبحث العلمي، إذ ستعمل إعادة الهيكلة على تخفيض تكاليف الجباية وتقليل البيروقراطية في العمل

وزيادة الكفاءة والسرعة في الأداء وإعادة النظر في الأفراد العاملين بالإدارة الضريبية لزيادة فاعلية عنصر العمل وتخفيض تكلفته، ويجب أن تكون هناك إستراتيجية واضحة تحكم التعديلات المتلاحقة ويكون هدفها تطوير وتحديث الأساليب والأنظمة والقواعد المتبعة في الإدارة الضريبية بشكل مستمر، فعملية التطوير وإعادة الهيكلة ليست أمرا طارئاً إنما هي عملية مستمرة لمواكبة التطورات المستمرة التي يشهدها العالم.

-الاعتماد على اللامركزية الضريبية: أثبتت تجارب العديد من الدول أنه كلما كانت درجة اللامركزية الضريبية أكبر ازدادت القدرة على توفير موارد مالية أوفر على المستوى المحلي وبالتالي زيادة فعالية الإدارة الضريبية في تحقيق هدفها في تنمية حصيلة الإيرادات الضريبية، اللامركزية الضريبية هي جزء من اللامركزية المالية التي تعني عملية تحويل السلطات والاختصاصات ذات الطابع المالي من المركز إلى الوحدات المحلية، خاصة فيما يتعلق بجمع الضرائب والإيرادات وتوزيع الدخل وجلب الاستثمارات وكل ما يتعلق بالقضايا المالية، (عباسي و كردودي، 2013)

أي أن اللامركزية الضريبية تتمثل في نقل سلطة القرار المتعلقة بتحصيل الضرائب والإنفاق العام إلى السلطات المحلية، ويمكن تصنيف القرارات حسب علاقتها بالمستويات الإدارية إلى: (حاجي و دباح، 2013)

-الضرائب الخاصة: ويتم فيها تحديد الوعاء الضريبي ومستوى الإخضاع الضريبي محليا؛
-الضرائب المزدوجة: يتم تحديد الوعاء مركزيا (وطنيا) في حين يتم تحديد المعدلات محليا؛
-الضرائب المشتركة: يتم تحديد الوعاء الضريبي والمعدل وطنيا مع منح نسب محددة من المداخيل الضريبية للسلطات المحلية تحدد على أساس عدة معايير مثل عدد السكان واحتياجات الإنفاق.
وعند الاعتماد على اللامركزية الضريبية يجب مراعاة مجموعة من الأسس والدعائم يمكن حصرها في النقاط التالية (قدي، 2011، صفحة 92):

-التسيير الكفء للدخول الضريبية
وهذا يتطلب القدرة على تحصيل مداخيل ضريبية كافية لتمويل النفقات العامة المحلية، وعدم الإفراط والإضرار بالمستوى المعيشي للأفراد بالمبالغة في سعر الضرائب، وخضوع تحديد الأوعية الضريبية والأسعار المتعلقة بالضرائب لقرارات السلطات المحلية؛
-التسيير الكفء للنفقات

وهذا بالتوزيع العادل للموارد العمومية والشفافية في تسييرها والقدرة على تحقيق الأهداف المسطرة؛

-التحويلات بين مستويات الحكومة

التحويلات من أهم موارد الحكومات تحت الوطنية ضعيفة الموارد ويتم ذلك وفق عدة أشكال منها اقتسام الموارد حسب نسب ثابتة من الدخل الضريبي وفق الاحتياجات والقدرات المالية لكل طرف، ومنح الإعانات المشروطة وغير المشروطة فتكون المشروطة بتوجيهها نحو مشاريع محددة أما غير المشروطة فحرية التصرف فيها متروكة للجهة التي تتلقاها.

إن تطبيق اللامركزية الضريبية يسمح بالاستفادة من إيجابياتها التي يمكن ذكرها في ما يلي: (حاجي و دباح، 2013)

-**تخصيص الموارد وتسييرها بشكل فعال:** في ظل تماثل الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين من طرف الحكومة المركزية وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم المختلفة، تعتبر الجماعات المحلية (الحكومات تحت الوطنية) بسبب قربها الكبير من المواطنين المحليين الأكثر قدرة على تلبية احتياجات مواطنيها فيما يتعلق بالخدمات العمومية، وكذلك بتقدير قدرتهم على تحمل تكاليفها، فالقرارات المتعلقة بتخصيص النفقات العمومية المتخذة من طرف الهيئات المحلية تكون أكثر حساسية لهذه الاحتياجات، وتعكس اختيارات المواطنين بشكل أفضل من القرارات المتخذة من طرف الحكومة المركزية، لذا تساهم اللامركزية الضريبية في رفع مستوى تسيير الموارد وتخصيصها؛

-**خلق المنافسة بين الجماعات المحلية:** إن كمية أو نوعية الخدمات العمومية المحلية المقدمة والأعباء الضريبية المقابلة لها تختلف من جماعة محلية لأخرى، وهذا ما يولد نوعا من المنافسة بينها، وهو الأمر الذي يدفع بسلطاتها إلى بذل أقصى جهودها من أجل تحسين الخدمات المقدمة، وتقوم هذه الفكرة على حركية المواطنين، بمعنى أن المواطنين يستطيعون المغادرة والاستقرار خارجا في حالة عدم رضاهم عن كمية أو نوعية الخدمات المحلية المقدمة لهم مقابل الأعباء الضريبية التي يتحملونها، مما قد يتسبب في انخفاض العائدات الضريبية للسلطات المحلية؛

-**زيادة درجة التزام الإدارة المحلية بمسئولياتها:** إن تحمل الإدارات العمومية لمسؤوليات أكبر من خلال تبني اللامركزية الضريبية يساهم في تحسين كفاءتها، حيث أن السياسيين المحليين يتصرفون بالتزام أكبر تجاه المواطنين المحليين كلما كانوا أكثر قربا منهم، كما أن إجبارية تبرير نشاطاتهم ترتفع كلما كانت هذه القرارات متخذة على مستوى قريب من المواطنين؛

-**الاستقرار الاقتصادي:** توصلت الدراسات التي قامت بالربط بين اللامركزية الضريبية وتسيير الاقتصاد الكلي إلى أن اللامركزية تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن النظام الضريبي اللامركزي يعطي إمكانية كبيرة لتحسين تسيير الاقتصاد الكلي، بالمقارنة مع نظام ضريبي مركزي، حيث نجد أن الدول الفيدرالية التي تتميز بلامركزية ضريبية عالية مثل سويسرا وكندا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بأداء اقتصادي مستقر ومعدلات تضخم منخفضة.

-**الاهتمام بموظفي الإدارة الضريبية:** نقترح في هذا الشأن التشديد على اختيار أكثر الأشخاص نزاهة وكفاءة وأصحاب المؤهلات العلمية وأصحاب الاختصاص للعمل في الإدارة الضريبية، حتى لو كان ذلك من خلال الاستعانة بحركة التنقل بين الوزارات للاستعانة بموظفين ضمن الاختصاص والكفاءة المطلوبة من الوزارات الأخرى، كما يجب الاستفادة من الخبرات الأكاديمية الموجودة في الجامعات الجزائرية وكذلك الاستفادة من بحوثهم العلمية المنجزة في مجال الضرائب.

ونقترح أيضا استخدام نظام الحوافز وهو نظام ضروري لتشجيع العاملين لبذل المزيد من الجهد والإخلاص والتميز والإبداع والابتكار وتكون الحوافز في شكل مالي أو جوائز أو ترقية أو عطل أو إجازات، ولا يقتصر نظام الحوافز على الحوافز الإيجابية فقط بل هناك نظام للحوافز السلبية أيضا أي مبدأ الثواب والعقاب لتحقيق توازن في عملية التحفيز وضمان عدم إستهانة العاملين بعملهم ومحافظة الإدارة على هيبتها، ويشترط أن يتم العمل بهذا النظام بشكل علني أي أن يعلم جميع الموظفين بالحوافز الذي يتم منحه للموظف أو مجموعة الموظفين سواء كان إيجابيا أو سلبيا لتحفيزهم لبذل مجهود أكبر والابتعاد عن الأمور السلبية. (أبو النصر، 2012، صفحة 176)

إن تطبيق هذا النظام في الإدارة الضريبية سيعمل على تحريك الحمود والحمول الموجود لدى الموظفين ويخلق لديهم حافزا للإبداع والابتكار مشابه لما هو موجود في القطاع الخاص فالأجور والرواتب والعطل عندما تكون ثابتة ولا يتم تمييز الموظف المبدع والمتفاني في عمله عن الموظف المتكاسل أو الذي يقوم بأمر سلبية أخرى فإن هذا يلغي الحافز على الإبداع، والأهم أن تطبيق نظام الحوافز يكن أن يحقق زيادة في حصيلته الإيرادات الضريبية مثلا يمكن منح حوافز إيجابية للموظف الذي يقوم بكشف حالات التهرب الضريبي بنفسه أو التبليغ عن حالات تهرب تحدث داخل الإدارة الضريبية على شكل نسبة معينة من الأموال التي سيتم تحصيلها وهذا سيشجع موظفي الكادر الضريبي على تتبع حالات التهرب وكشفها.

-تشديد العقوبات الضريبية : لأن المكلف بالضريبة يحتاج إلى إجراءات رادعة تدفعه إلى عدم الإستهانة بالضريبة والتهرب منها، إذ يجب التشدد في العقوبات الضريبية وذلك من خلال تشريع عقوبات جديدة وتعديل العقوبات القائمة، وضرورة إلزام الجهات المعنية بتطبيق العقوبات بعدم التهاون في تطبيقها على جميع المخالفين، ومن الأمور المقترحة في هذا الجانب زيادة مبالغ الغرامات المالية على المخالفين وبنبغي تنبيه المكلفين وإعلامهم مسبقا عن مواعيد التسديد وعن أي شيء جديد، ويجب أن يتشدد الكادر الضريبي مع المكلفين المتأخرين أو الممتنعين عن التسديد من خلال تطبيق الإجراءات القانونية بحقهم وعدم السماح بتجاوز المواعيد القانونية للدفع، وفي حالة تكرار التأخر في الدفع لعدة مرات فيتم غلق الشركة أو المحل التجاري أو أي نشاط آخر وفرض غرامات على ذلك التأخير .

نقترح أيضا إنشاء قضاء ضريبي متخصص في المنازعات الضريبية وجميع القضايا الخاصة بالضريبة والمشاكل التي تنجر عنها، وتجرى فعل عدم التحصيل الضريبي حيث تتحرك دعوى عمومية ضد المكلف الذي لا يقوم بالوفاء بالتزاماته الضريبية مباشرة وتلقائيا بمجرد إثبات عدم دفعه للضرائب الواجبة عليه ولا يترك الاختيار لمدير الضرائب في رفع الدعوى كما هو المعمول به حاليا.

ويجب أن يكون القضاء الضريبي يحتوي على جهاز خاص من قوات الشرطة مهمته متابعة الجرائم الضريبية وحالات التهرب الضريبي، نظرا لعدم قدرة الكادر الضريبي القيام بعملية متابعة المتهربين من الضرائب دون وجود قوة أمنية تهميهم وتساعد في كشف الوسائل الاحتمالية التي يقوم بها المتهربون والبحث عن الأشخاص المطلوبين للإدارة الضريبية أو القضاء الضريبي وقد اعتمدت العديد من الدول على هذا الأمر لمكافحة التهرب الضريبي مثل إيطاليا لديها شرطة متخصصة في الضرائب لها مكتب خاص في كل إقليم ضريبي يقوم بمكافحة التهرب من الضرائب، وفي مصر توجد هيئة مختصة بمكافحة التهرب الضريبي تسمى بهيئة المراقبة العامة لمكافحة التهرب الضريبي وتقوم بالتحري والكشف عن حالات التهرب الضريبي واستلام البلاغات ضد المكلفين أو موظفي الإدارة الضريبية للقضاء على حالات التواطؤ التي قد تنشأ بين المكلف والموظف الضريبي. كما يجب أن تكون القوانين مستقرة إلى حد ما ودقيقة لغلق أي ثغرة يستغلها بعض المكلفين للتهرب الضريبي خاصة فيما يتعلق بوقت تسديد الضرائب، إذ أن خلق بيئة ضريبية مستقرة سيعود بالنفع على المكلف والموظف الضريبي معا فعندما تكون القوانين مستقرة يستطيع المكلف الإحاطة الكاملة بكل ما يخص الضريبة المستحقة عليه وكذلك الموظف الضريبي سيتمكن من الإلمام بالقوانين الضريبية ليقوم بمنح الإعفاءات لمستحقيها وتحديد وعاء الضريبة بشكل دقيق، وكذلك يجب إبعاد التشريع

الضريبي عن التأثيرات السياسية والصراعات الحزبية والنظر إلى مصلحة الدولة والاقتصاد الوطني عند تشريع القوانين الضريبية وتطبيقها. (عبادي الجبوري و عبد الغزوي، 2019، صفحة 45)

- العمل على زيادة الوعي الضريبي: إن العقوبات والغرامات على المتهربين من الضريبة والمخالفين للقوانين الضريبية مهما كانت قوية ومهمة إلا أنها ليست الحل الكامل، فإلى جانب العقوبات الرادعة لا بد من تعزيز ثقافة الفرد والتزامه الأخلاقي والطوعي تجاه الضريبة وهو أمر أهم وأفضل من العقوبات فمهما اشتدت العقوبات ستحدث خروقات بالجملة مادام هناك انخفاض في مستوى وعي الأفراد بالتالي فزيادة الوعي لدى الأفراد تجاه الضريبة سيؤدي إلى تقليل نفقات الجباية بعكس حالة الاعتماد على العقوبات لوحدها التي تزيد من نفقات الجباية.

ولزيادة الوعي الضريبي يمكن إنشاء قسم خاص في الإدارة الضريبية تكون مهمته تنفيذ برامج التوعية الضريبية للمكلفين لتعريفهم بواجباتهم الضريبية ومدى أهمية التزامهم بها وكذلك تعريفهم بحقوقهم وكيفية أدائهم للضريبة وفق الإجراءات القانونية، واستخدام وسائل أخرى متطورة في التوعية الضريبية كالمسموعة والمقروءة والمرئية وغيرها، ونقترح أيضا إخراج الإيرادات الضريبية من مبدأ عمومية الميزانية العامة لمدة معينة أي أن يتم استخدام حصيلة الضرائب في الخدمات من ماء وكهرباء وتعبيد الطرقات وتنظيف الشوارع والصرف الصحي وغيرها من الأمور التي تشعر الأفراد بأهمية الضريبة التي يدفعونها للدولة وبأنها لفائدتهم وفائدة المجتمع وهنا يظهر أثر إيجابي آخر وهو أن الأفراد لو دفعوا الضرائب وتم تقديم الخدمات في المجتمع مقابل حصيلة هذه الضرائب فإن الأفراد سيشعرون بقيمة الطرقات والنظافة وغيرها من الخدمات المقدمة ويحافظون عليها لأنها تمول من جيوبهم.

5- الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم عرض مختلف مشاكل الإدارة الضريبية الجزائرية وتبين أن هذه المشاكل تحول دون تحقيق الأهداف المنتظرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة وأدت إلى ضعف الإدارة الضريبية الواضح في عملية تنظيم الضرائب وتحصيلها ونقص المعلومات والبيانات المالية وعدم كفاية الوسائل المستخدمة في حصر المكلفين بشكل دقيق وتتبع معاملاتهم المختلفة إضافة إلى تدني المستوى العلمي لموظفيها وغياب التكوين الدقيق الذي من شأنه رفع كفاءة الموظفين وضعف الإدارة الضريبية راجع أساسا لتعدد وكثرة مهامها فهي مكلفة بتسيير كل المهام الخاصة بالضريبة انطلاقا من تحديد وعائها وفرضها، تحديد معدلها، تحصيلها، الرقابة عليها وحتى المنازعات الخاصة بها، ومحاولة لإيجاد حلول لهذه المشاكل اقترحنا مجموعة من

الإصلاحات الضريبية والتي يمكن أن تحدث تقدما ملموسا في مستوى كفاءة الإدارة الضريبية وفعاليتها في تنظيم الضرائب والرقابة على الحصيلة الضريبية بهدف الرفع من مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة للدولة، وبالتالي يمكن القول بأن إعادة النظر في مهام الإدارة الضريبية بإخراج عملية التحصيل من صلاحياتها وإحاقها بالخزينة العمومية وتغيير أسلوب تسييرها بالعمل على استقلالية تسيير الإدارة الضريبية عن تنظيمات الوظيفة العمومية وهذا من شأنه أن ينقص درجة التدخل السياسي وتحقيق المرونة في التوظيف وتحسين الأجور وظروف العمل بشكل يؤدي إلى إنشاء سلطات ضريبية تتمتع بحكم شبه ذاتي، الاعتماد على اللامركزية الضريبية المتمثلة في نقل سلطة القرار المتعلقة بفرض الضرائب وتحديد معدلها إلى السلطات المحلية بصفتها الوحدات الإدارية الأقرب للمكلفين وهكذا يمكنها تحديد الأنشطة الأكثر انتشارا ومداخيلها مرتفعة وجعلها وعاء لضريبة معينة تتماشى مع نوع وحجم النشاط، وهكذا تتضح صحة الفرضية المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أن زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والرفع من كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية الجزائرية يتطلب إعادة النظر في مهامها وصلاحياتها وتغيير أسلوب تسييرها وإعادة هيكلتها. وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في مهام الإدارة الضريبية والفصل بين فرض الضريبة وتحصيلها عن طريق إخراج عملية تحصيل الضرائب من مهام إدارة الضرائب ونترك لها فقط عملية تحديد وعاء الضريبة أما التحصيل يصبح من مهام المحاسب العمومي على مستوى خزينة الدولة؛

- إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين وتتبع معاملاتهم للتقليل من التهرب الضريبي؛

- تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها لتسهيل عمل موظفي إدارة الضرائب وتخفيض حجم المنازعات الضريبية وإنشاء قضاء جبائي مستقل ومتخصص بالقضايا الضريبية والفصل فيها وتوكل إليه مهمة تحريك الدعوى الجبائية مباشرة عند ثبوت فعل عدم التحصيل الضريبي أي بمجرد عدم دفع المكلف بالضريبة لالتزاماته والمبالغ المستحقة لإدارة الضرائب ولا نترك الحرية لمدير الضرائب في عملية رفع الدعوى من عدمها بمعنى تجريم عدم التحصيل الضريبي أي تصبح عملية عدم دفع الضريبة جريمة يعاقب عليها القانون؛

- تعزيز الكفاءة المهنية والأخلاقية لموظفي الإدارة الضريبية وتوسيع عمليات التكوين في مجال الجباية والمحاسبة لتشمل أكبر عدد ممكن من الموظفين خاصة مع التطور والتغير المستمر في القوانين الضريبية؛
- العمل على نشر الوعي الضريبي وتعزيز ثقافة الفرد الضريبية وتكوين صورة إيجابية عن الضريبة ويمكن تحقيق هذا من خلال إنشاء قسم خاص على مستوى الإدارة الضريبية تكون مهمته تنفيذ برامج التوعية الضريبية للمكلفين.

6- قائمة المراجع:

- بتول مطر عبادي الجبوري، و رائد خضر عبد العزاوي. (2019). الإصلاح الضريبي ودوره في زيادة الإيرادات الضريبية في العراق رؤية مستقبلية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 11(1).

- رفيقة حاجي، و نادية دباح. (2013). اللامركزية الجبائية: مبادئ ومفاهيم أساسية. مداخلة ضمن ملتقى اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف .. البليدة: جامعة سعد دحلب.

- صابر عباسي، و سهام كردودي. (2013). دراسة تقييمية لتجربة الاتحاد الأوروبي في اللامركزية الجبائية. مداخلة ضمن ملتقى اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف .. البليدة: جامعة سعد دحلب.

- صلاح زين الدين. (2000). الإصلاح الضريبي . القاهرة : دار النهضة .

- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2014). التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي دراسة تحليلية مقارنة . عمان : دار الحامد.

- عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب . عمان : دار جرير .

- علي السلمي. (2014). الإدارة في عصر العولمة والمعرفة. القاهرة : سما للنشر والتوزيع .

- عمار ميلودي. (2014). أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1992-2010 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

- كمال رزيق. (2019). مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية. المدينة: جامعة يحيى فارس.

- مدحت محمد أبو النصر. (2012). الإدارة بالحوافز أساليب التحفيز الوظيفي .. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- منور أوسير، و أحمد حمو. (2009). جباية المؤسسات. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
- مولود مليكاوي. (2015). واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(8).